المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

الخلاف الأميركي – السعودي والعلاقة مع إيران

أسامة أبو ارشيد | يناير 2016

الخلاف الأميركي - السعودي والعلاقة مع إيران

سلسلة: تقييم حالة

أسامة أبو ارشيد | يناير 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

رد الفعل الأميركي 2

الموقف السعودي 3

الحسابات الأميركية والسعودية 4

1. المقاربة الأميركية 5

2. المقاربة السعودية 6

خلاصة 8

مقدمة

كشف إعدام المملكة العربية السعودية لسبعةٍ وأربعين شخصًا متهمين بـ "الإرهاب"، في 2 كانون الثاني/ يناير 2016، بينهم رجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر، حجم التوتر الكامن في العلاقات السعودية – الأميركية، وبخاصة في ما يتعلق بالمقاربة الأميركية الجديدة نحو إيران. فالسعودية مضت في تطبيق أحكام الإعدام متجاهلة تحذيرات أميركية سابقة بأنّ إعدام النمر قد يؤدي إلى تصعيد التوتر الطائفي في المنطقة بشكل قد يعقّد كثيرًا من الملفات الملتهبة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وفرص إيجاد حلٍ سياسي في سورية واليمن. وفي اليوم التالي للإعدام، أقدمت جماهير إيرانية غاضبة على اقتحام سفارة المملكة في طهران، ومقر قنصليتها في مدينة مشهد؛ ما أدى إلى قطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وتبعتها في ذلك البحرين والسودان، في حين خفضت الإمارات العربية المتحدة حجم تمثيلها الدبلوماسي.

ويبدو أنّ السعودية أرادت من إعدامها للنمر – الذي تتهمه بالتحريض على الفتنة الطائفية، والدعوة إلى انفصال المنطقة الشرقية بأغلبيتها الشيعية، ثمّ مقاومة رجال الأمن عندما حاولوا القبض عليه عام 2012 – إرسال رسالةٍ مزدوجة إلى إيران والولايات المتحدة معًا، بأنه قد "طفح الكيل"[1]، على حد تعبير مسؤول سعودي، من سياسات إيران العابثة في أمن المنطقة واستقرارها، ومن صمت الولايات المتحدة المطبق حيال تلك السياسات، وبأن السعودية لن تتردد في أخذ زمام المبادرة للتصدي للعبث الإيراني في المنطقة ودولها، حتى إن كان ذلك بعيدًا عن المظلة الأميركية. وبالفعل، فإنّ رد الفعل الأميركي الناقد للخطوة السعودية، أكد هواجس المملكة بأنّ الاعتماد المطلق على الولايات المتحدة، قد لا يكون خيارًا عمليًا بعد اليوم.

وكانت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قد دفعت باتجاه إنجاح اتفاق القوى الدولية مع إيران حول ملفها النووي في صيف 2015، والذي يفترض أن يحدّ من برنامجها النووي مقابل إلغاء العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، ورفع

[1] Karen DeYoung, "U.S. fears Saudi tensions with Iran could affect fight against ISIS," *The Washington Post*, January 3, 2016, at: http://wapo.st/1JnUUYa

الحظر عن أكثر من 100 مليار دولار من أموالها المجمّدة، وهو الأمر الذي أثار مخاوف دول الخليج العربي من احتمال أن توظف إيران تلك الأموال في زعزعة استقرار المنطقة، خصوصًا في اليمن وسورية والعراق.

رد الفعل الأميركي

على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة، بعد تنفيذ الإعدامات، أنّ السعودية "شريك رئيس وصديق أساسي"[2]، فإنّ ذلك لم يمنع مسؤوليها من توجيه انتقادات غير مسبوقة لموقف المملكة، وذلك في تبنٍ ضمني للموقف الإيراني الزاعم أنّ السعودية من خلال إعدامها النمر قد تسببت في إذكاء التوترات الطائفية في المنطقة. ومن الجدير ذكره، أنّ أغلبية من تم إعدامهم في ذلك اليوم هم من السُنة الذين تتهمهم السعودية بالإرهاب والانتماء إلى تنظيم "القاعدة".

لقد تركزت الانتقادات الأميركية الرسمية على ملف حقوق الإنسان في السعودية وغياب إجراءات قضائية نزيهة ومستقلة في قضية الإعدامات. وأشار المتحدث باسم البيت الأبيض، جوش إرنست، إلى أنّ الإدارة الأميركية سبق أن عبّرت للسلطات السعودية عن قلقها من تنفيذ تلك الإعدامات[3]. ومن اللافت أنّ إدارة أوباما التي انتقدت إعدام النمر وعبّرت عن قلقها من تداعياته، اكتفت بالإعراب عن "القلق" من فشل السلطات الإيرانية في منع محتجين إيرانيين من اقتحام مقريْ سفارة السعودية وقنصليتها في إيران[4].

ولعلّ توجيه عددٍ من المسؤولين الأميركيين – الذين تحدثوا شرط عدم ذكر أسمائهم – انتقادات قاسية للمملكة، هو الأكثر إثارة؛ فقد ألقوا اللوم عليها في التصعيد الذي أعقب إعدام النمر. وحسب أحد هؤلاء، فإنّ السعوديين "يلعبون لعبةً خطيرةً"، وأنه ستكون "هناك تداعيات أكبر من مجرد ردّ فعلٍ على عمليات الإعدام هذه"[5].

---

[2] "Kirby: Saudi Arabia is 'a key partner and key friend'," *CNN*, January 4, 2016, at: http://cnn.it/1Q6Hkbo
[3] "Press Briefing by Press Secretary Josh Earnest," The White House, Office of the Press Secretary, January 04, 2016, at: http://1.usa.gov/1ZEvhK8
[4] Ibid.
[5] DeYoung.

كما يلفت الانتباه أيضًا تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، جون كيربي، حين قال إنّ بلاده لن تسعى "للتدخل للوساطة" بين السعودية وإيران[6]؛ ما يعني ضمنيًا أنّ إدارة أوباما تساوي في الموقف بين حليفها التقليدي القديم، السعودية، وبين خصمها السياسي لعقود، إيران. واكتفى الموقف الأميركي الرسمي بالتأكيد على ضرورة أن يقوم البلدان بخفض حدة التوتر وضبط النفس والانخراط في اتصالات دبلوماسية لاحتواء تداعيات إعدام النمر[7]. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل مسارعة وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، إلى الاتصال بنظيره الإيراني محمد جواد ظريف وبمسؤولين سعوديين في محاولة لـ "نزع فتيل التوتر واستعادة بعضٍ من الشعور بالهدوء والتشجيع على الحوار والمشاركة بين البلدين... والتأكيد أيضًا أنّ هناك قضايا أخرى ملحة في المنطقة"[8]. وما يعدّ جديدًا في هذا السياق، أنّ الولايات المتحدة، اليوم، وعلى عكس حلفائها الخليجيين، تنظر إلى إيران بوصفها لاعبًا أساسيًا في معادلة استقرار المنطقة، وهو الأمر الذي بدا واضحًا في تصريحات مسؤولين أميركيين عبروا عن قلقهم على مستقبل العملية السلمية في سورية، فضلًا عن اليمن والعراق، في ضوء التصعيد السعودي – الإيراني الأخير.

الموقف السعودي

يبدو أنّ إدراك السعودية للموقف الأميركي غير الحاسم في الوقوف إلى جانبها ضد ما تعتبره سياسات إيرانية مزعزعة للاستقرار في المنطقة، قد دفعها إلى التحرك منفردة، ومن دون انتظار مباركة حليفها الدولي الأبرز أو حتى بالتنسيق معه. فحسب وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، لن تتراجع السعودية عن موقفها ولن "نسمح لإيران بزعزعة استقرار منطقتنا. ولن نسمح لإيران بإلحاق الأذى بمواطنينا ومواطني حلفائنا وسوف نرد"[9]. كما قال الجبير إنّ "السياسة العدائية" الإيرانية تهدف إلى "زعزعة أمن المنطقة"، واتهم طهران بتهريب الأسلحة والمتفجرات وزرع خلايا إرهابية في المملكة ودول أخرى في المنطقة[10].

---

[6] "Daily Press Briefing" by John Kirby Spokesperson, U.S. Department of State, January 4, 2016, at: http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2016/01/250950.htm

[7] Ibid.

[8] Ibid.

[9] Angus Mcdowall, "New Saudi-Iran crisis threatens wider escalation," *Reuters*, January 5, 2016, at: http://reut.rs/1PJWfK3

[10] "US reportedly fears Iran-Saudi Arabia rift will set back ISIS fight," *Fox News*, January 4, 2016, at: http://fxn.ws/1R6KHSB

وفي تأكيدٍ على الإحباط السعودي من الولايات المتحدة، نقلت صحيفة **واشنطن بوست** تصريحًا لشخص وصفته بأنه قريب من دوائر صنع القرار في المملكة، قال: "لقد طفح الكيل. مرة بعد أخرى تبدي إيران عدم اكتراثها بالغرب، وهي تواصل رعاية الإرهاب وإطلاق الصواريخ البالستية ولا أحد يحرك ساكنًا إزاء ذلك". وأضاف "في كل مرة يفعل الإيرانيون شيئًا، تتراجع الولايات المتحدة... السعوديون يقومون بشيء في الواقع"[11]، وذلك في إشارة إلى أنّ المملكة ستتحرك منفردة للدفاع عن مصالحها إزاء ما تعتبره سياسيات تخريبية إيرانية في المنطقة.

وعلى الصعيد العملي، ثمة ما يبرر القلق السعودي؛ إذ رفضت إدارة أوباما فرض عقوبات على إيران بعد إجرائها تجربة لإطلاق صاروخ بالستي في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، على الرغم من أنّ ذلك يمثل انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويبدو أنّ إدارة أوباما تحاول حماية ما تعدّه الإرث الرئاسي الأبرز في حقل السياسة الخارجية لرئيسها والمتمثل بالاتفاق النووي مع إيران، حتى لو كان ذلك على حساب هواجس حلفائها في المنطقة. وحسب جوش إرنست، فإنّ الولايات المتحدة لن تخضع لضغوط أي دولة – في تلميحٍ واضحٍ للسعودية – في فرض عقوبات اقتصادية على إيران. وأضاف "نحن نعرف أنّ لهذا النوع من العقوبات المالية تأثيرًا مفيدًا في مواجهة برنامج إيران للصواريخ البالستية، ولكن في النهاية، نحن سوف نفرض تلك العقوبات المالية في وقت نختاره نحن عندما يعتقد خبراؤنا بأنه سيكون لها أقصى قدرٍ من التأثير، وتلك القرارات لا تخضع للتفاوض مع الإيرانيين ولا مع أي جهة أخرى"[12].

الحسابات الأميركية والسعودية

يعود الخلاف في المواقف بين الحليفين التقليديين إلى تعارض مقارباتهما وحساباتهما في المنطقة وتجاه دور إيران فيها. فالإدارة الأميركية ترى أنّ إيران، وعلى الرغم من أنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، كما تقر بها، فإنها جزء من الحل في كثيرٍ من الملفات الإقليمية الساخنة. أما السعودية، فإنها ترى في إيران لاعبًا مخربًا في كثيرٍ من ملفات الإقليم المشتعلة من لبنان وسورية والعراق واليمن، وحتى في العمق الخليجي نفسه، عبر نفوذها بين المواطنين من الطائفة الشيعية، كما في البحرين والكويت والسعودية. وتشعر السعودية، ومعها دول خليجية

[11] DeYoung.
[12] "Press Briefing by Press Secretary Josh Earnest."

أخرى، أنّ الولايات المتحدة لم تعد ذلك الحليف الموثوق الذي يمكن الاعتماد عليه كليًا في حفظ الأمن الخليجي، في حين ترى إدارة أوباما أنّ القلق الخليجي في هذا السياق مبالغ فيه. ومن الواضح أنّ تجاهل السعودية للتحذيرات الأميركية من مغبة إعدام النمر يدل على تراجع نسبة التأثير الأميركي في حسابات المملكة اليوم، واستعداد الأخيرة إلى انتهاج سياسات مستقلة عندما يتعلق الأمر بما تراه أمنها وأمن الخليج. وثمة من يرى اليوم أنّ السياسات السعودية تعكس إحباطًا من التراجع الأميركي في المنطقة، وهو نتيجة مباشرة للانكفاء الأميركي[13].

1. المقاربة الأميركية

تقوم مقاربة إدارة أوباما على أنّ العدو المركزي هو تنظيم "داعش" والتنظيمات "الجهادية السنية" الأخرى. ولذلك، تحاول دمج إيران في قضايا المنطقة كطرفٍ فاعلٍ ومؤثر. ومن المفيد التذكير بتصريح الرئيس أوباما في قمة كامب ديفيد التي جمعته في ربيع 2015 مع زعماء الدول الخليجية، إذ قال: "دعوني أكون واضحًا جدًا هنا: الغرض من أي تعاون إستراتيجي ليس إدامة مواجهة طويلة مع إيران، أو حتى تهميشها"[14]. وقد رفضت إدارة أوباما حينها مطالب بعض الدول الخليجية – القلقة من احتمالات توقيع اتفاق نووي مع إيران – بتوقيع معاهدة دفاع مشتركة، مكتفية بعرض وضع "حليف رئيس من خارج الناتو"، وهو ما يؤهلها للحصول على مساعدات وتدريبات متاحة فقط لأعضاء حلف الناتو، ولكنها لا تصل إلى حد الدفاع المشترك.

وترغب إدارة أوباما في أن تعمل إيران والسعودية معًا لإيجاد حلولٍ سلميةٍ للصراع في سورية واليمن، والمساعدة في إيجاد توافقٍ بين السُنة والشيعة في العراق ولبنان[15]. وتخشى الإدارة أن يعقّد إعدام النمر وتداعياته جهدها في إيجاد حلٍ سلمي للصراع في سورية عبر محادثات يفترض انعقادها بين المعارضة والنظام السوريين في 25 كانون الثاني/ يناير في جنيف. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في جمع الطرفين السعودي والإيراني في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي على طاولة المفاوضات في فيينا؛ إذ تم الاتفاق على أن تصل المفاوضات

[13] Zachary Cohen, "Saudi anti-terror coalition challenges U.S. role in Middle East," *CNN*, December 23, 2015, at: http://cnn.it/1P88Wjj

[14] "Remarks by President Obama in Press Conference after GCC Summit," The White House, Office of the Press Secretary, May 14, 2015, at: http://1.usa.gov/1Hl5VaE

[15] Elise Labott and Jamie Crawford, "Saudi Arabia-Iran feud jeopardizes U.S. efforts on ISIS, Syria," *CNN*, January 4, 2016, at: http://cnn.it/1n2vrtv

بين الأطراف السورية المتنازعة إلى تشكيل حكومةٍ انتقالية "ذات صدقية وشاملة وغير طائفية"، تحدد جدولًا زمنيًا لكتابة دستور جديد. ونصّ الاتفاق على أن تجري انتخابات حرة وعادلة وبإشراف الأمم المتحدة خلال 18 شهرًا. غير أنّ المشاركين فشلوا في الاتفاق على تحديد دور الأسد في المرحلة الانتقالية أو دوره المستقبلي في الحكومة[16]. وعلى الرغم من تأكيد الطرفين الأميركي والسعودي أنّ المفاوضات ستجري في الوقت المحدّد لها في جنيف، فإنه من المشكوك فيه أن تحقق أي تقدم في ضوء التصعيد السعودي – الإيراني الحالي.

ويسري الأمر نفسه على الوضع في اليمن؛ إذ أعلنت السعودية انتهاء هدنةٍ لم تنجح في اليمن، استمرت نحو أسبوعين ونصف بعد فشل محادثات سويسرا الشهر الماضي بين الحكومة اليمنية الشرعية المدعومة من السعودية، وميليشيات الحوثيين المدعومة من إيران. أما في لبنان، فيبدو أنّ فرص التوافق بين حلفاء كلٍ من إيران والسعودية على مرشحٍ رئاسي قد تراجعت. ولا يبدو الوضع أفضل في العراق، إذ تريد الولايات المتحدة من السعودية القيام بدور مع السنة العرب للتحالف مع الحكومة الشيعية والميلشيات التابعة لإيران في محاربة "داعش". وباختصار، فإنّ الحسابات الأميركية في المنطقة تعرّضت لهزة كبيرة من تصاعد حدة التوتر في العلاقات السعودية – الإيرانية.

2. المقاربة السعودية

مع أنّ المقاربة السعودية تتفق مع الرؤية الأميركية في أنّ "داعش" والتنظيمات "الجهادية" الأخرى تشكل خطرًا داهمًا على أمن المنطقة والعالم، فإنها ترى أنّ إيران هي المصدر الأكبر لتهديد أمن المنطقة واستقرارها، وبأنّ الأولوية ينبغي أن تكون للتصدي لأنشطتها وأنشطة وكلائها المزعزعة للاستقرار. وتتخوف السعودية من أنّ إدارة أوباما قد رهنت سياساتها في المنطقة لمصلحة نجاح الاتفاق النووي مع إيران، ومن ثمّ، فإن الاقتناع

[16] "التوصل إلى اتفاق للتحول السياسي في سوريا في محادثات فيينا"، **بي بي سي عربي**، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، في: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151114_syria-talk_agreement

السعودي يقوم على ضرورة تحرّك المملكة أحاديًا في حال استدعى أمنها وأمن حلفائها ذلك بناءً على أي تهديد إيراني مفترض[17].

ويعود الافتراق الجزئي في الحسابات بين الولايات المتحدة والسعودية إلى مرحلة انطلاق ثورات "الربيع العربي" عام 2011. فقد استاءت المملكة مما رأته تخليًا من إدارة أوباما عن حلفائها العرب، مثل نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك. كما عبّرت عن استيائها غير مرة من موقف الولايات المتحدة تجاه الاحتجاجات التي كانت تجري، حينها، في البحرين، والتي رأت السعودية ودول خليجية أخرى أنها كانت تجري بتحريض إيراني واضح للطائفة الشيعية. وفي المحصلة، اضطرت السعودية ودول خليجية أخرى إلى التدخل عسكريًا في البحرين في آذار/ مارس 2011 لإعادة الاستقرار إليها وقمع الاحتجاجات فيها من دون انتظار ضوء أخضر أميركي. وتضاعف الاستياء السعودي أكثر جراء الموقف الأميركي الغامض والمتردد حيال دعم الثورة السورية ضد نظام الرئيس بشار الأسد المدعوم إيرانيًا. وفي أواخر عام 2013 توصلت مجموعة الـ 5+1 إلى اتفاق انتقالي مع إيران وضع قيودًا على برنامجها النووي مقابل تخفيف طفيف للحصار المفروض عليها، وهو ما فاجأ السعودية، ثمّ جرى توقيع اتفاق نهائي في صيف 2015، وهو ما تخشى السعودية أن يطلق يد إيران في المنطقة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها كليًا.

وأمام تراجع منسوب الثقة السعودية بالحليف الأميركي، بادرت المملكة إلى تشكيل تحالف عربي في آذار/ مارس الماضي وقيادته ضد ميليشيات الحوثيين التي سيطرت على صنعاء، من دون تنسيق حقيقي مع الولايات المتحدة، مكتفية بدعم لوجستي واستخباراتي منها[18]. وحتى الآن، لا تأبه السعودية بالاعتراضات الأميركية على استمرار الحملة الجوية السعودية – العربية على الحوثيين. بل بادرت في كانون الأول/ ديسمبر 2015 إلى تشكيل تحالف عسكري إسلامي من 34 دولةً لمحاربة "الإرهاب". ولكن من الواضح أنّ هدفه ردع إيران بالدرجة الأولى وليس "داعش"[19]. وتعدّ هذه إشارة أخرى إلى أنّ المملكة تسعى لملء الفراغ الذي تشعر أن إدارة أوباما قد تركته في المنطقة وتسعى إيران لملئه.

---

[17] Arshad Mohammed and Jonathan Landay, "Saudi rift with Iran likely to hinder U.S. peace effort in Syria," *Reuters*, January 5, 2016, at: http://reut.rs/1PyWvqW

[18] Maria Abi-Habib and Adam Entous, "U.S. Widens Role in Saudi-led Campaign Against Houthi Rebels in Yemen," *The Wall Street Journal*, April 12, 2015, at: http://on.wsj.com/1DarI05

[19] Ibid.

خلاصة

من الواضح أنّ السعودية كانت مدركة لعواقب إعدام نمر النمر، وبخاصة في ضوء التحذيرات الأميركية. ومع ذلك، قررت المضي قدمًا في هذا الأمر. ويدلّ هذا على أنّ المملكة حسمت أمرها باتجاه أخذ زمام المبادرة في المسائل التي ترى أنها تتعلق بأمنها القومي وأمن حلفائها ومصالحها في المنطقة. وضمن المقاربة السعودية، فإنّ إيران ووكلاءها في المنطقة هم التهديد الأول والأكبر لأمنها ومصالحها. وفي هذا السياق، تفترق مقاربتها مع المقاربة الأميركية. وترى السعودية أنّ إدارة أوباما التي تحاول التخفّف من مشاكل المنطقة، ودمج إيران فيها، لا تبدي قلقًا تجاه هواجس حلفائها الموثوقين ومصالحهم. ولا يعني ذلك أنّ العلاقات الأميركية – السعودية ستصل إلى مرحلة القطيعة، إذ ثمة مصالح مشتركة للطرفين؛ فالولايات المتحدة بحاجة إلى المملكة في محاربة "داعش" والتنظيمات "الجهادية السنية" الأخرى، وضمان استمرار تدفق النفط، وشراء الأسلحة الأميركية، في حين أنّ السعودية لا تملك مظلة حماية أمنية إستراتيجية بديلة من المظلة الأميركية، على الرغم من كل تحفظاتها على المقاربة الأميركية الجديدة في المنطقة. ويبدو أنّ السعودية تفضّل الانتظار حتى نهاية مدة رئاسة أوباما الثانية والأخيرة خلال سنة واحدة، لعل الإدارة القادمة تكون أكثر مراعاةً لحساباتها وهواجسها، وبخاصة بشأن إيران.